

- نطاق الفقر: يعتمد تحديد معدلات الفقر على عاملين: متوسط نصيب الفرد من الدخل ودرجة عدم المساواة في توزيعه. في عام 1223 صنف 3.1 مليار نسمة في مجموعة السكان الواقعة تحت خط الفقر ومعظم هؤلاء الدول النامية، ويقدر أن بمن فيهم حوالي ثلث سكان الدول النامية، في حين كان أحد أهم أهداف الألفية الثالثة خفض الفقر. ومع ذلك يلاحظ انخفاض في نسبة الفقر في البلدان النامية من 52 بالمائة عام 1281، وفي شرق آسيا انخفضت النسبة من إلى أقل من نصف هذه النسبة حالي 80 بالمائة في العام المذكور إلى حوالي خمس السكان (1281) إلى 17، بالنسبة إلى أم التعليم فتسجل في الدول الأقل نمو نسبة مرتفعة لألمي، و التسرب المدرسي، وتلاحظ عالقة عكسية بين هذه النسب وبين مستويات الدخل. استثناءات بالنسبة الى بعض البلدان الفقيرة التي أعطت الصحة والتعليم أهمية متقدمة في إنفاقها وتوزيع مواردها. يلاحظ انخفاض في إنتاجية العمل في البلدان النامية، و من أسباب ذلك عدم تكامل عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال والتنظيم، أم الدول التي نجحت في رفع إنتاجيتها، فهي التي وجهت مدخراتها المحلية والتمويل كما أدت قيم الإنتاج ورفع مستوى الصحة والتعليم دورا في تحسن أوضاع الدول النامية. إيجابي 3) ارتفاع في معدلات نمو السكان وعبء الإلحالة: يصل معدل النمو الديموغرافي في البلدان النامية إلى 2 بالمائة مقارنة بأقل من 0. والسبب هو في أقل الدول نمو سنوي الوفيات، 4) ارتفاع معدلات البطالة في ظل التوظيف غير الكامل: من المؤشرات الدالة على ذلك، و انتشار البطالة اليائسة، وتفاقم مشكلة الهجرة الداخلية إلى المدن وتسببها برفع معدلات البطالة المدينية. أل الزراعات صغيرة الحجم و ذات إنتاجية منخفضة